

الإمام أبي سَعْدَعَبْدالكريم بْن مُحَدِّنْ مَنصُورالتيمْ إلسِّمَعَاني المتوفى ٥٦٢ م-١١٦٦م

الجزء السابع

حَقَّقَ نَضُنُوصَهُ وَعَلَقَ عَلَيْهُ العَصْدَةُ وَعَلَقَ عَلَيْهُ

الطبعة الأولى

۱۳۹٦ هـ - ۱۹۷٦ م جميع الحقوق محفوظة

الجزء السابع من الأنساب



كب إندار حمن ارحيم

المقددمة

الحمد لله رب العالمين على جزيل نعمائه ، والصلاة والسلام على سيد رسله وأنبيائه ، سيدنا محمد النبي الأمي أشرف ذي نسب ، وأكرم ذي حسب ، وعلى آله وأصحابه البدور الكواكب ، وعلى أتباعه وأنصاره النجوم الثواقب ، إلى يوم الدين .

أما بعد : فهذا هو الجزء السابع من كتاب و الأنساب ، للإمام الأجل الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٠٦ هـ - ٥٦٢ هـ) رحمه الله تعالى ، وهو الكتاب الذي يستأهل أن يقال فيه : إنه نسيج وحده ، وفريد بابه .

يتوالى إصدارُ الكتاب – بعون الله وتيسيره – بدءاً من « حرف السين المهملة» – وهو الموضع الذي وقفَتْ عنده طباعة الكتاب منذ عشر سنوات وقد أشرف عليه الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، ومعه « حرف الشين المعجمة » الذي قمتُ بخدمته .

ويحسنُ أن أشير إلى أهم جوانب خدمي لهذا القسم :

آ – اعتمدت في تحقيقه على أربعة أصول خطية مصورة :

١" - غطوطة أياصوفيا في إصطنبول ، وهي أصح الأصول الأربعة ،
وفيها يسير من الضبط .

٢ - مخطوطة كوبرلي في إصطنبول أيضاً ، وهي أوفى الأصول وأكملها
نصاً ، وفيها زيادات كثيرة ، أشرت في الحواشي إلى المهم منها . وفيها
إهمال للنقط وتحريف كثير .

٣ - مصورة مخطوطة الظاهرية بدمشق .

٤ – مصورة ليدن عن نسخة خطية ملفّقة من عدة خطوط . وبين هاتين النسختين توافق كبير في النص والصواب والحطأ – والحطأ والتحريف كثير فيهما – .

ب ـ وقد كان عملي في الكتاب منحصراً في أمرين اثنين :

أولهما : أن أثبت آتم فص وأصحه ، مجموعاً من الأصول الأربعة ، دون اتخاذ واحد منها أصلاً : أثبتُه في صلب الكتاب ، وأشبرُ إلى مغايرِهِ في الحواشي !

فإن كنت جازماً بصحة ما أثبتُه في صلب الكتاب ، فلا أحتفل بالمغايرات الأخرى ، ولن أثقل على القارىء بالإشارة إليها ، إلا نادراً لقصد مفيد إن شاء الله ، كالتنبيه إلى خطأ مطبعي وقع في بعض المصادر المشتهرة في هذا الفن ، أو لدفع أحتمال قد يخطر ببال القارىء أن فيما أثبتُه خطأ مطبعياً ، أو غير ذلك .

وإن كنت غير جازم بصحة ما أثبته : فقد التزمت التنبيه إلى ما في الأصول الأخرى ، أملاً أن يجد السادة المشتغلون بهذا العلم توجيها أو تصويباً لأحد الوجوه التي ذكرتها ، ولا يليق إهمال التنبيه إلى اختلاف الأصول في مثل هذه الحال .

ثانيهما: أنني التزمت - تقريباً وقدر ما أسعفتني المصادر - ضبط كل علم أحتميل اشتباه قراءته ، ولو على القارىء المتوسط في هذا الفن ، ولم أرّ من المناسب التنبيه إلى مصدري فيه ، لخروجه عن المقصود في تحقيق الكتاب ، وقد ألتميس له المناسبة فأذكره ، غير أن من المهم أن أنبه إلى أنني التزمت ضبط المصنف - إن وجدت ضبطه له - ولم ألتفت إلى ضبط غيره ، إذ أحق مايضبط به كتاب الرجل هو ضبطه الذي ارتضاه!

جـ وقد اعتمدت بعض المصادر التي رأيت المصنف الإمام قد اعتمدها وتبطّنها في كتابه ، مثل : « الإكمال » للأمير ابن ماكولا ، و « تاريخ بغداد » للخطيب ، و « الجوح والتعديل » لابن أبي حاتم ، و «كتاب المجروحين » لابن حبان ، وغيرها .

كما اعتمدت بعض المصادر التي اختصرت هذا الكتاب ، أو اعتمدتُه وتبطَّنتُه ، مثل : « اللباب » لابن الأثير ، و « لب اللباب » للسيوطي ، و « معجم البلدان » لياقوت ، وغيرها .

أقول: إني اعتمدت هذه المصادر اعتماداً كبيراً يقرب من اعتمادي للأصول الأربعة للكتاب ، وكثيراً ماكنت أشير في الحواشي إلى موافقتها وعالفتها ، أو إلى خطئها وصوابها ، وقد كان لها أثر جيد – والحمد لله – في صدور هذا القسم على هذا الوجه المقارب من الصواب ، إن شاء الله ، إذ أن في الأصول الحطية من التحريفات ما لا يُعَدَّ كُثرةً ، ولا يُدْرك فحشاً ! .

د أما زيادات نيسب على ماذكره المصنف : فلم أثبت في الحواشي الا زيادات ابن الأثير ، وهي قليلة ، إذ لم يتعلق القصد إلا بتحقيق نص الكتاب : لفظاً ومعنى وضبطاً ، أما الزيادات : فمجالها رحب واسع ، وهي بعمل ذيل على الكتاب أليق . والله أعلم .

هذا ، وأرجو من الله الكريم التوفيق والتسديد والتيسير ، إنه خير مأمول وأكرم مسئول ، والحمد لله رب العالمين .

حلب /١٢ من شهر ربيع الأول ١٣٩٦ .

محت عوات

كتبه